بشائر المركزي تسرع خطا الخير في رمضان

المصري لـ«الوطن»: انخفاض قادم مع بدء قدوم التوريدات الجديدة مع تحسن سعر الصرف وأجور الشحن والتأمين

شهبندر التجار لـ«الوطن»: استمرار المصرف المركزي في ضبط أسعار الصرف سيكون له أثر إيجابي على الأسواق

| محمد راكان مصطفى
هناء غانم

يبدو أن بشائر المركزي بدأت تسرع خطاها عبر عكس نتائجها على الأسواق، وفق ما أكده رئيس مجلس اتحاد غرف الصناعة في سورية غزوان المصري، الذي أوضح أن إجراءات المركزي ساهمت في الفترة الأخيرة باستقرار سعر الصرف الذي بدأ يشهد انخفاضاً.

المصري أكد لـ«الوطن» أن انخفاضاً في الأسعار ستشهده الأسواق في الفترة القادمة وخاصة مع بدء قدوم التوريدات الجديدة من المواد الأولية التي تدخل في الصناعة انعكاساً لتحسن سعر الصرف من جهة وانخفاض أجور الشحن والتأمين البحري التي طرأت مؤخراً بسبب التطورات الجيوسياسية في المنطقة.

ونوه المصري بإجراء المصرف المركزي في رفع سعر الحوالات بهدف استقطاب الحوالات عبر الطرق النظامية وفي الوقت نفسه مقاربة سعر المنصة من سعر السوق، معتبراً أن كل ذلك ساهم في استقرار سعر الصرف وسيكون له أثر على انخفاضه.

وأشار المصري إلى التعاطي الإيجابي من الصناعيين مع انخفاض الكلف على المنتجات عبر عكسها على أسعار المنتج النهائي وبما يصب في مصلحة المستهلك.

من جانبه أكد رئيس اتحاد غرف التجارة محمد أبو الهدى اللحام أن استمرار المصرف المركزي في ضبط أسعار الصرف سيكون له أثر إيجابي على الأسواق وعلى القدرة الشرائية للمواطن.

وأضاف اللحام في حديثه لـ«الوطن»: إن حالة ارتفاع الأسعار في رمضان هي ظاهرة قديمة جداً وليست أمراً جديداً، حيث ترتفع الأسعار قليلاً بسبب ازدياد الطلب على المواد الغذائية، موضحاً أن استقرار الأسعار مرتبط دائماً بالعرض والطلب، إلا أنه ومن خلال اجتماعاتنا في غرفة التجارة تم /جس نبض الكثير من التجار/ والجميع اتفق أنه لن يكون هناك زيادة على أسعار المواد الغذائية في هذا الشهر الكريم، وقال: إن /التاجر لا يريد أن يربح في رمضان/ بل أبدوا استعدادهم لتخفيض أسعارهم.

وأشار شهبندر التجار إلى أن المشكلة اليوم ليست في التجار وإنما في انخفاض الرواتب والأجور لأن الأسواق عالميا تشهد ارتفاعاً للأسعار في مختلف دول العالم إلا أن دخل المواطن قليل والقدرة الشرائية ضعيفة جداً، ولذلك قد لا يشعر المواطن بارتفاع أو انخفاض الأسعار، معتبراً أن المواطن يعاني الأمرين حالياً من ارتفاع أسعار كل المستلزمات والمواد.

وتوقع اللحام أنه وبعد تصريحات المركزي سوف تتجه الأسواق نحو الانخفاض خلال الأيام القليلة القادمة.

وذكر اللحام أن هناك تنسيقاً مع الجهات المختصة لعدم فقدان أي مادة من الأسواق وتوفير أكبر كمية ممكنة من السلع لضبط آليات السوق والسيطرة على أي تغيرات أو ارتفاعات غير مبررة في الأسعار منوهاً بأن توافر السلع هو من يتحكم بالسعر، كما أكد أن هذا التنسيق سيسهم في توافر السلع المختلفة بأسعار مناسبة.

بدوره بيّن الخبير الاقتصادي علي محمد أن الإجراءات التي أعلن عنها المركزي والتي تنعكس على سعر الصرف وقيمة الليرة أمام باقي العملات وبالتالي على أسعار السلع والمواد في الأسواق هي محل ترحيب من الجميع بدءاً من كل من يقوم بمتابعة ما تقوم به السلطة النقدية وصولاً إلى المواطن ذي الدخل المحدود والمواطن المعدم.

وأضاف في حديثه لـ«الوطن»: ومن ثم الإجراءات والقرارات التي يتم كشفها عن طريق التصريحات أو القرارات التي تصدر تباعاً أعتقد قد يكون لها تأثير جيد مع قدوم شهر رمضان المبارك.

وتابع: كما هو معروف يوجد قبل شهر رمضان بأيام وقبل انتهاء الشهر الكريم بأيام تدفق جيد للحوالات بالقطع الأجنبي إلى الداخل السوري التي لا يوجد لها سوى التقديرات القديمة الجديدة التي يتم التنبؤ بها والتي تقول إن الحوالات اليومية خلال الشهر الكريم قد تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ مليون دولار يومياً، أي بحد أدنى من ٣٠٠ مليون دولار خلال رمضان والعيد وقد تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار، معبراً ارتفاع حجم الحوالات بأنه وإلى جانب الحوالات الشهرية الاعتيادية والعيديات هناك الكثير من المغتربين الذين يقومون بإرسال الحوالات بمحبة الإنفاق على وجه الخير في شهر الخير والمحبة (صدقات أو نذور..).

وأضاف: زيادة عرض الدولار بسبب تدفق الحوالات مقابل ثبات الطلب إن لم نقل انخفاض الطلب على النقد بسبب قيام وزارة الاقتصاد بدورها المنوط بإصدار إجازات الاستيراد على مدار العام وبالتالي يفترض أن يكون هناك ثبات في الإجازات أسوة بالسنوات الخاصة، ستؤدي إلى تحسن سعر الصرف.

وحول الإجراءات التي يتحدث عنها المركزي قال: يبدو أنها تتعلق بتحديد أولوية استيراد بعض المواد وتأمين التمويل وتقصير فترة التمويل لها، متسائلاً: لماذا حتى الآن صدرت تصريحات بخصوص مواد ذات أولوية، مشيراً إلى شكوى التجار والصناعيين خلال الفترة السابقة من التأخير.

ولفت إلى مثال المركزي حول استيراد الأعلاف والتي أكثرها مستورد، هناك اتفاق مع القطاع الخاص على استخدام صادرته لتمويل مستورداته من الأعلاف من الخارج وبالتالي ستنخفض أسعار اللحوم البيضاء والحمراء وهذه الإجراءات ستسهم في استقرار الأسعار بل قد يكون هناك انخفاض أمام ما يصرح به المركزي من سعيه لتحسين سعر صرف الليرة أمام العملات.

وأضاف: المتابع أن هناك استقراراً في سعر صرف الليرة منذ بداية أيلول حتى اليوم بهامش +- ٥٠٠ ليرة رغم الزيادة التي طرأت على سعر الصرف مقارنة بالعام الماضي والتي بلغت حتى اليوم ١٠٠ بالمئة، مضيفاً: ولكن الملاحظ من شباط ٢٠٢٣ كان هناك إصدار لنشرة الحوالات التي ترتفع بشكل دوري وبالتالي يحاول التقريب بين الرسمي والموازي في محاولة لاستقطاب الحوالات عبر الأقنية الرسمية ما يسهم في تحسن سعر الصرف وهذا أحد العوامل التي تدخل في تحسن الأسعار، إضافة للتكاليف المنظورة وغير المنظورة من حوامل وغيرها وتكاليف الشحن التي ارتفعت مؤخراً وعادة للاستقرار نوعاً، فليس سعر الصرف وحده المؤثر.

> محمد لـ«الوطن»: زيادة عرض الدولار خلال رمضان بسبب تدفق الحوالات مقابل ثبات الطلب سيحسن سعر الصرف

انخفاض سريع لأسعار الأسمدة في السوق السوداء

سعر طن «اليوريا» ينخفض من ٢٠ مليون ليرة إلى ١٠ ملايين في بعض المحافظات

مدير عام «الزراعي» لـ«الوطن»: توفر المادة أجبر «السوداء» على الانخفاض ومستودعاتنا شبه ممتلئة

| عبد الهادي شباط

سجلت أسعار الأسمدة انخفاضاً لأكثر من ٥٠ بالمئة في السوق السوداء خلال الأيام الأخيرة بعد أن وصل سعر الطن من سماد اليوريا مع بداية موسم الزراعة الحالي لنحو ٢٠ مليون ليرة في بعض المحافظات في الأيام الأخيرة ليصبح متوسط الأسعار (في السوداء) بحدود ١٠ ملايين ليرة حيث وصل سعر الطن في بعض المحافظات مع بداية موسم الزراعة الحالي لنحو ٢٠ مليون ليرة وخاصة المحافظات الساحلية بحكم الزراعات المحمية وارتفاع الطلب على الأسمدة وخاصة اليوريا.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر في وزارة الزراعة أنه تم توزيع احتياجات الخطة الزراعية (وفق جداول الاحتياجات) للمرحلتين الأولى والثانية وتمت تغطية معظم احتياجات زراعة القمح من الأسمدة (المساحات الواردة ضمن الخطة الزراعية).

وفي حديث مع مدير عام المصرف الزراعي أحمد الزهري حول انخفاض أسعار الأسمدة في السوق السوداء بين أن توفر المادة عبر استجرار كميات كبيرة من الأسمدة وخاصة (الآزوتية) بعد أن تم استجرار نحو ٩٠ ألف طن من أسمدة اليوريا من خلال عقد المقايضة من الفوسفات وتم استجرار نحو ٥٠ ألف طن على حين تم استجرار نحو ٣٩ ألف طن من أسمدة اليوريا من معمل الأسمدة بحمص إضافة لاستجرار ١٤ ألف طن من سماد (الكالينترو ٢٦).

ونوه بأنه تمت تغطية كامل احتياجات موسم زراعة القمح الواردة في جداول الاحتياجات استناداً للخطة الزراعية التي تم إقراراها، معتبراً أن توافر الأسمدة لدى المصرف الزراعي هو من أسهم في انخفاض الأسعار في السوق السوداء بشكل كبير.

وكشف الزهري أن مستودعات (الزراعي) حالياً شبه ممتلئة بالأسمدة وتم تمديد بيع الأسمدة للفلاحين الذين لم يتمكنوا من الحصول على احتياجاتهم من الأسمدة (محصول القمح) حتى نهاية الشهر الجاري كما تم فتح بيع الأسمدة لدى المصرف لمحاصيل الأشجار المثمرة (حمضيات – تفاح – زيتون) كما تم تمديد بيع الأسمدة لمحصول البطاطا حتى نهاية الشهر القادم (نيسان).

وتوقع مدير المصرف فتح بيع الأسمدة لمحاصيل جديدة يتم التوافق عليها وتحديدها في وزارة الزراعة.

واعتبر الزهري أن التجار في السوق السوداء حاولوا استغلال حالة الطلب مع بداية موسم الزراعة على الأسمدة ورفعوا الأسعار بشكل غير مسبوق لكن وجود كميات كبيرة من الأسمدة من العديد من المصادر المحلية والاستيراد عبر نظام المقايضة أجبر الكثير من التجار في السوداء على تخفيض أسعارهم والبعض منهم بات عاجزاً عن تصريف الكميات التي بحوزته.

ونوه بأنه يتم التنسيق مع وزارة الزراعة لتأمين الاحتياجات لمختلف المحاصيل، مبيناً أن هناك كميات مهمة من أسمدة الفوسفات إنتاجها محلي ويتم تغطية جزء من الاحتياجات من الأسمدة الآزوتية من معمل أسمدة حمص على حين يتم استكمال هذه الاحتياجات (أسمدة اليوريا) عبر تأمينها عبر نظام المقايضة مع بعض الدول الصديقة حيث تم استجرار هذا العام نحو ٥٠ ألف طن على متن عدة بواخر وتم تفريغها وتعبئتها ونقلها وشحنها لمستودعات المصرف الزراعي في مختلف الفروع ومن ثم توزيعها على الفلاحين وفق الجداول التي تم التوافق عليها حسب الاحتياجات مع وزارة الزراعة.

وكانت وزارة الزراعة قدرت احتياجات زراعة القمح لهذا الموسم مع بداية الزراعة بنحو ١٠٠ ألف طن من أسمدة اليوريا على حين تصل احتياجات القمح مع باقي المحاصيل لأضعاف هذا الرقم وأن الوزارة تدرس العديد من الخيارات لتأمين هذه الاحتياجات.

محادثات على هامش مؤتمر الفاو

قطنا لـ«الوطن»: ضرورة تعزيز المبادرات الإقليمية لتعزيز القدرات القيادية لتحويل نظم الأغذية الزراعية

| الوطن

أجرى وزير الزراعة محمد حسان قطنا مباحثات عديدة على هامش أعمال الدورة ٣٧ للمؤتمر الإقليمي للفاو المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان، أكد من خلالها أهمية التعاون مع كل اللجان المشكلة في الأمم المتحدة المهتمة بالأمن الغذائي ومنها منظمة الفاو وصندوق التنمية الزراعية إيفاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي، لافتاً إلى أن سورية مستعدة للحوار والاتفاق على تعزيز وتطوير التعاون بهدف زيادة التمويل اللازم لردم الفجوة التي سببتها الأعمال الإرهابية والزلزال الذي حدث في سورية عام ٢٠٢٣ وأثر التغيرات المناخية على تراجع الإنتاج الزراعي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الوزير قطنا أهمية مشاركة سورية في المؤتمر الإقليمي للفاو لجهة دعم الإطار الإستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة ٢٠٢٢ – ٢٠٣١ للتحول نحو نظم غذائية زراعية أكثر كفاءة ومرونة واستدامة من أجل إنتاج أفضل.. وتغذية وبيئة وحياة أفضل.

وأشار الوزير إلى أهمية إعادة هيكلية مكاتب منظمة الأغذية والزراعة ودعم المبادرات المؤسسية للمنظمة بشأن فتحها ببلد واحد- مثل /برنامج يد بيد/ والأهم العمل على تعزيز المبادرات الإقليمية لتعزيز القدرات والسياسات القيادية لتحويل نظم الأغذية الزراعية في المنظمة مع الالتزام باتباع إستراتيجيات متكاملة للتحول الريفي الشامل لتوسيع فرص العمل الريفي مع توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشاريع.

الوزير قطنا كان قد التقى السفيرة نوزوفو جيزيل عضو لجنة الأمن الغذائي العالمي سفيرة جمهورية جنوب إفريقيا في إيطاليا الممثل الدائم لمنظمات الأمم المتحدة المعتمدة في روما وتبادل الجانبان مجموعة من الأفكار الخاصة بزيادة آفاق التعاون مع الدول التي تعاني الكوارث والأزمات.

وأكد الوزير أهمية عقد لقاءات حوارية تضم الخبراء السوريين مع خبراء الأمم المتحدة والفاو وإيفاد للحوار ووضع إستراتيجية متفق عليها وأجندة للتنفيذ تلبي حاجة سورية لإعادة بناء وتطوير القطاع الزراعي وتحقيق تطلعاتها نحو الأمن الغذائي ومواجهة التحديات والمشاكل التي تحول دون رفع كفاءة القطاع.

كما التقى الوزير قطنا وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسي عبد المنعم بلعاتي وبحثا إمكانية تنفيذ اتفاقيات التعاون العلمي والفني بين البلدين وتشكيل مجموعة فنية مشتركة لمراجعتها وتطويرها لمواكبة التطور في السياسات الزراعية في كل منهما.

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية لإعادة دراسة مذكرات التفاهم والاتفاقيات السابقة وتحديثها تمهيداً لزيارة سورية وتوقيعها، وإرسال وثائق الاتفاق الرباعي ليتم النظر في إمكانية الانضمام إليه.

وأشار الوزير إلى ضرورة المساعدة من الفاو لمعالجة تحديات تسويق بعض المنتجات الزراعية السورية الجيدة وذات السمعة الدولية ومنظومة تعزيز التصنيع الزراعي والغذائي ومراكز الفرز والتوضيب للمنتجات التصديرية من خلال المشروع المطروح من الوزارة على المنظمة حول الاعتمادية ونظام تكويد المنتجات الزراعية المصدرة وهو يحتاج للدعم الفني والتمويل من المنظمة.

ومن الجدير ذكره أن المؤتمر تناول المؤتمر العديد من القضايا: منها تمكين التحول الريفي الشامل والمستدام في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وتسريع التحول نحو الأسواق والتجارة والاستهلاك المستدام، إضافة إلى التحول نحو نظم غذائية زراعية تتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، كما يشهد انطلاق (المنتدى الإقليمي للاستثمار يداً بيد).

كما ناقش المشاركون بالمؤتمر التحرك الاستباقي لمعالجة آثار الأزمات المتفاقمة، والرؤى المستقبلية والمحفزات ذات الصلة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، والعلوم والابتكار والرقمنة لتسريع عملية التحول في أنظمة الأغذية الزراعية، إضافة إلى مناقشة تحويل أنظمة الأغذية الزراعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

ويذكر أن المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قدم مبادرة لتعزيز هذا التحول، من خلال إنشاء مرصد إقليمي للأمن الغذائي لمنطقة المشرق تم اختيار الأردن مركزاً له.

إذا صلح الاقتصاد صلح كل شيء

دكتور في كلية الاقتصاد لـ«الوطن»: ليست لديه هوية.. خصوصيته سلبية ولا نستطيع تشبيهه بأي اقتصاد في العالم

| نورمان العباس

كان من المتوقع أن تشهد أسعار السيارات في الفترة الأخيرة انخفاضاً مع ازدياد تكاليفها بعد رفع أسعار البنزين وأجور الإصلاح وقطع الغيار وأجور المصفات... ناهيك عن انخفاض القدرة الشرائية التي من المفترض أن تنعكس على معدل الطلب وبالتالي تراجع الأسعار، إلا أن الاقتصاد السوري أثبت مجدداً أنه لا يخضع للقواعد العالمية، ليفاجئنا بارتفاع جديد على أسعار السيارات دون مبررات منطقية!

الدكتور في كلية الاقتصاد إبراهيم العدي قال لـ«لوطن»: إننا لا نستطيع تشبيه الاقتصاد السوري بأي اقتصاد في العالم وخصوصية الاقتصاد السوري «سلبية» ومن المشاكل الأساسية في اقتصادنا أنه «ليس لديه هوية»، وعلى سبيل المثال في سورية فقط التاجر الذي لا يبيع يحقق ربحاً على عكس قوانين الاقتصاد في العالم!، معيداً ذلك إلى تفكك القوة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الفاشلة وتراكمها.

وأعاد العدي ارتفاع أسعار السيارات والمنازل في سورية إلى التضخم الكبير الذي بدأ يفترس الرواتب والأجور وانخفاض قيمة الليرة السورية، مضيفاً: الليرة في مقياس القيمة والتضخم ضريبة يدفعها الفقراء للأغنياء.

ورأى العدي أن المجتمع السوري ينقسم إلى قسمين أصحاب الدخل المحدود المتمثل بالرواتب والأجور وأصحاب الدخل اللامحدود المتمثل بالثروات المادية (عقارات، سيارات)، معتبراً أن العقارات والسيارات تحولت إلى وسيلة ادخار بالنسبة للطبقة الثرية لحفظ قيمة النقد، فالأثرياء ثرواتهم عينية لأن النقود تتآكل وتنخفض قيمتها مع الوقت لذلك يلجأ أصحاب هذه الطبقة إلى الاستثمار في العقارات، والسيارات تعتبر وسيلة أمان للمستقبل في ظل التغير في سعر الصرف.

وأشار العدي إلى أن أسعار السيارات في سورية أغلى من أي دولة في العالم، وإن إمكانية انخفاض سعرها يكون متاحاً من خلال فتح الاستيراد وإقامة مشاريع لتزيد القوة الشرائية.

وقال العدي: «إذا صلح الاقتصاد صلح كل شيء» لذلك يجب أن يكون لدينا سياسات اقتصادية قادرة على إعادة ثقة الخارج بالاستثمار في الاقتصاد السوري لكي تتخلص من حالة الركود الاقتصادي».

بدوره أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط لـ«الوطن» أن الاقتصاد يحكم أولاً في العرض والطلب وثانياً القوة الشرائية لكن القوانين في سورية لا تتناسب طرداً مع القوانين العالمية، مشيراً إلى أنه بالوفرة يصبح هناك تنافسية وبالتالي تنخفض الأسعار أما بالندرة فيصبح هناك احتكار وبالتالي ترتفع الأسعار.

وقال: «اليوم في سورية نعاني من الندرة خاصة فيما يتعلق بالسيارات إذ لا نملك وفرة وليس لدينا قوة شرائية»، وحمل الأزعط المسؤولية في ارتفاع تكلفة السيارات إلى قرارات الجهات الحكومية التي تتسابق برفع الأسعار، حتى بات المغترب السوري يجد الأسعار في سورية أغلى من باقي الدول.

وقال الأزعط: إذ لم يكن هناك تغيير في سياسة الحكومة وتوفير لحوامل الطاقة وتخفيض للرسوم والضرائب فلن تتحرك العجلة الاقتصادية، لأنه اليوم لا يوجد قوة شرائية ما تسبب بركود اقتصادي.

وأكد الأزعط أن أي دولة تريد أن تبدأ بإعادة الإعمار والانفاق الاقتصادي يجب أن تتناسب قوانينها الاقتصادية مع الدول الأخرى.

ورأى أن السياسة الاقتصادية في سورية فيها أخطاء وليس خطأ واحداً فالقرارات الجائرة تتحكم في السوق والحكومة عاجزة عن معالجة مشكلة التضخم بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي يعوق تحويل الأموال لشراء البضائع.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

دروس مؤسساتية من حقل البستنة!

هنالك مثل ألماني يقول: «الأعشاب الضارة لا تتلاشى»، التي تعبر عن حال كل الحقول في العصر الحالي أو العصور الغابرة حين كانت الأعشاب الضارة تنمو في كل مكان وتُفسد منظر البيوت وحقول الورود وغيرها، ومع ذلك يتم استغلالها والاستفادة منها بشكل أو آخر. هذا المثل عن الأعشاب الضارة يؤكد على أهمية أن يظل الإنسان صابراً ومثابراً رغم كل العقبات والانتكاسات التي تواجهه وأهمية قوة العزيمة والإصرار على تحقيق الهدف رغم المصاعب.

في كثير من الحالات قد يكون تهديد الحقل داخلياً -نبتة غريبة من تشريعات أو ممارسات- (كما حصل مؤخراً نتاج تشريعات من الدولة نفسها)، حيث في الأسابيع القليلة الماضية خرج المزارعون الأوروبيون إلى الشوارع في عواصمهم للإعلان عن موقف تمردي لم يتوقعه أحد. فبعد أن تمتعوا بحياة مريحة على مدى عقود، بفضل الإعانات التي تقدمها حكوماتهم والسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، لم يكن من المتوقع أن يغزوا العواصم الكبرى برفقة أغنامهم وأبقارهم وجراراتهم الزراعية بسلسلة من الويلات، حيث مسألة الأمن الغذائي للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية كأولوية قصوى لدول أوروبا الغربية التي تحاول إعادة بناء اقتصاداتها الممزقة. في ذلك الوقت، كان النقص العالمي بالغذاء يعتبر تهديداً يلوح في الأفق، في حين أن المجاعات الواسعة النطاق أودت بحياة الملايين من الضحايا في العديد من مناطق العالم، وأصبح خفض تكلفة الغذاء أمراً حتمياً مع بحث الصناعات المعاد بناؤها عن أسواق متنامية.

يروي المهندس عصام -الذي طالما استشهدت بأمثلته- حكاية مؤسسة إنتاجية معروفة -أتحفظ على ذكر اسمها- فقبل سنوات كان على رأسها مدير ناجح وقوي ويقود عملية تطوير كبيرة للنهوض بذلك الصرح الإنتاجي ولكنه واجه الكثير من التحديات والمعارضة للتغيير، وكان لديه نائب متعكن وله شعبيته وقبوله بين الكوادر لمواقفه الإيجابية إضافة إلى نزاهته وقوته في الأبحاث والتطوير، وسرعان ما بدأت مشاعر الغيرة والخوف تنتاب المدير من نائبه خشية على منصبه، فراح يحاول تحجيم صلاحياته وإيقاف وتخريب مشروعاته مرة عبر إيقاف ميزانياتها ومرة عبر إدخالها في دهاليز اللجان والنقاشات والإجراءات البيروقراطية التي لا تنتهي، ووصل الأمر إلى محاولة تأليب موظفيه عليه ومحاولة عزله وإعفائه باختلاق مشكلات وهمية وبناء على شكاوى كيدية، وكان الوضع صعباً جداً على صاحبنا، فقد حافظ على هدوئه ورباطة جأشه وركز على إنجاز مهامه ومشروعاته من دون الانزلاق لتلك المكايد، وما هي إلا فترة بسيطة وتصدر قرارات بإعفاء ذلك المدير من منصبه وتعيين نائبه ليصبح هو المدير الجديد لتلك المؤسسة المهمة.

حتماً ليست جميع ممارسات التضييق والحروب على الكفاءات تنتهي بنهايات سعيدة كهذه -كما في الأفلام الهندية- لكن ومن دون أي شك فهنالك نهايات إيجابية لقصص كهذه.

باختصار، الكلاب تنبح والأعشاب الضارة لا تتلاشى، ولكن القافلة تسير ولا تبالي وتأكل تلك الأعشاب أو تدوس عليها في طريقها لتصل إلى الهدف وتحقق الحلم وتصنع الأثر الإيجابي والإلهام الذي يبقى ولا يتلاشى.

اسمحوا لي في هذا السياق بأن أعبّر عن شعوري الشخصي، فأنا أشعر بتعاطف كبير لرؤية موظف طموح تتم محاربته والتضييق عليه، واعتبر ما يحصل اختباراً لصبره وجلده وجزءاً مهماً من قدراته مع تأهيله ليترقى إلى موقع قيادي أقوى لاحقاً.

لأنه وفي الغالب كلما تألم وعانى أكثر وصبر فسيكون أكثر حرصاً على ألا يظلم غيره ويجنبهم التجارب المريرة التي مر بها. وفي الوقت نفسه، فالمدير الذي يحارب الكفاءات ويضيق عليها من دون مبرر يجب ألا يعمر كثيراً فإما أن يعالج سلوكياته أو أن يرحل أو يتم نقله.

بالختام الإنسان الناجح والطموح قدره أن يواجه العراقيل والمؤامرات والصعوبات، وبدل اليأس أمام الضغوط فإن عليه أن ينظر لتلك التحديات بشكل إيجابي على أنها دروس وتجارب تصقل المهارات والخبرات وتجهزه لمهام مستقبلية عظيمة، فالأمر شبيه بمن يتناول جرعات قليلة من السم على فترات لتكون لديه مناعة قوية ضد السموم القاتلة.